مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

تقرير مجلس الإدارة حول الحوكمة

2015م

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

صفحة المحتويات

المقدمة 4
ملكية مصرف الريان 4
ميثاق المجلس 4
مهمة المجلس ومسؤولياته 5
واجبات أعضاء مجلس الإدارة الاستئمانية 5
واجبات رئيس مجلس الإدارة 5
تشكيلة مجلس الإدارة 6
ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم مصرف الريان (كما في 2015/12/31م) 7
نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة 7
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة 10
واجبات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين 10
اجتماعات مجلس الإدارة 11
أمين السر 11
مهام المجلس وواجباته الأخرى 11
هيئة الرقابة الشرعية 12
لجان مجلس الإدارة 13
اللجنة التنفيذية 14
لجنة التدقيق والإلتزام 14
لجنة المكافآت والتعويضات 16
لجنة المخاطر والسياسات 16
لجنة الترشيحات والحوكمة 17
لجنة الاستثمار للمجموعة 17
ميثاق المجلس 18
مكافآت مجلس الإدارة 19
لائحة مكافآت وأتعاب وبدلات أعضاء مجلس إدارة مصرف الريان 19
السياسات 19
التصنيف الائتماني لمصرف الريان 20
الرقابة الداخلية بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر 21
مراقب الحسابات «المدقق الخارجي» 22
مهام المدقق الخارجي 22
تقيد الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق 23
تقيد الشركة بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها 23
عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة 24
الإجراءات التي يتبعها البنك لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر 24
اختبارات الضغط 24

المخاطر الإئتمانية 25
إدارة مخاطر الائتمان 26
معايير إدارة المخاطر الائتمانية 26
تطبيق إجراءات سليمة لتحديد مخاطر الائتمـان 27
توافر إجراءات للتعامـل مع الائتمان ومتابعتـه 27
توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان 28
مخاطر السوق 29
الحدود الائتمانية الممنوحة للبنوك والدول 29
مخاطر التشغيل 29
الحد من مخاطر التشغيل 30
أفضل التطبيقات المتبعة للحد من المخاطر 30
حقوق المساهمين 31
سجل المساهمين 31
الحصول على المعلومات 32
تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين 32
المعاملة المنصفة للمساهمين وممارسة حق التصويت 32
حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة 33
حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح 33
هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى 33
حقوق أصحاب المصالح الآخرين 33
مسؤولية مصرف الريان نحو المجتمع والبيئة 34

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

المقدمة

عاماً بعد آخر، تصبح ممارسة الحوكمة في الشركات المساهمة أكثر إلحاحاً كونها قد احتلت حيزاً كبيراً من اهتمام المساهمين والمستثمرين، ومتابعة حثيثة من الأجهزة الرقابية، إلا أنه لا تزال هناك صعوبات تواجه هذه العملية لتعدد الجهات التي تصدر تعليماتها فيما يخص الحوكمة. فبعد إصدار هيئة قطر للأسواق المالية للنسخة المعدلة من نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية بتاريخ 2014/3/9م، أصدر مصرف قطر المركزي بتاريخ 26 يوليو 2015م كتيب «مبادئ الحوكمة في البنوك» ليحل محل تعليماته السابقة في هذا المجال.

ملكية مصرف الريان

فيما يلي بيان أكبر 10 حملة أسهم لمصرف الريان كما في 2015/12/31م:

	الاسم	التصنيف	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة
1	**شركة قطر القابضة**	حكومي	قطر	89,300,000	11.91%
2	**محفظة استثمارات القوات المسلحة**	حكومي	قطر	69,857,478	9.31%
3	**صندوق المعاشات – الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية – قطر**	حكومي	قطر	18,699,963	2.49%
4	**شركة اثمار للا نشاء والتجارة**	تجاري	قطر	13,994,950	1.87%
5	**شركة بروق التجاريه**	تجاري	قطر	13,950,000	1.86%
6	**صندوق الوطني 3**	تجاري	قطر	13,945,703	1.86%
7	**QFF**	حكومي	قطر	13,400,000	1.79%
8	**صندوق التعليم والصحه**	حكومي	قطر	13,400,000	1.79%
9	**شركه المرقاب كابيتال**	تجاري	قطر	12,550,000	1.67%
10	**صندوق الوطني 4**	تجاري	قطر	12,275,772	1.64%

ميثاق المجلس

كما في الأعوام السابقة ، التزم مجلس إدارة مصرف الريان خلال عام 2015م بالعمل بموجب ميثاقه الذي أعاد اعتماده منذ اجتماعه العادي الرابع المنعقد بتاريخ 2014/7/21م نظراً لانضمام أعضاء جدد حينها في تشكيلة المجلس الجديدة.

وقد تضمن الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاء مجلس الإدارة مرتكزاً بذلك على أحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق التي تخضع لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية ، وتم نشر هذا الميثاق على الموقع الإلكتروني لمصرف الريان ليكون متاحاً للمساهمين والجمهور.

مهمة المجلس ومسؤولياته

يدير مصرف الريان مجلس إدارة فعال، وهو مسؤول مسؤولية جماعية عن الإشراف على إدارة المصرف بالطريقة المناسبة.
وبالإضافة إلى مسؤوليات المجلس المنصوص عليها في ميثاق المجلس، فإن مسؤوليات المجلس تشمل أيضاً ما يلي :

- الموافقة على الأهداف الاستراتيجية للشركة وتعيين المدراء واستبدالهم وتحديد مكافآتهم ومراجعة أداء الإدارة وضمان التخطيط و التعاقب على إدارة المصرف .
- ضمان تقيد مصرف الريان بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وبالعقد التأسيسي لمصرف الريان وبنظامه الأساسي، كما يتحمل المجلس مسؤولية حماية المصرف من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو غير المناسبة .
- ويحق للمجلس تفويض بعض صلاحياته وتشكيل لجان خاصة بهدف إجراء عمليات محددة. وفي هذه الحالة يقوم المجلس بإعطاء تعليمات خطية وواضحة تتعلق بالمهمة أو التفويض وبشرط الحصول على موافقة المجلس المسبقة بشأن مسائل معينة. وفي أي حال وحتى إذا فوض المجلس أحد مهامه أو صلاحياته، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها.

واجبات أعضاء مجلس الإدارة الاستئمانية

يدين كل عضو في مجلس الإدارة لمصرف الريان بواجبات العناية والإخلاص والتقيد بالسلطة المؤسسية كما هي محددة في القوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق التي تخضع لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية وميثاق مجلس الإدارة.

ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة العمل دائماً على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة الشركة والمساهمين كافة.

كما يتعين على أعضاء مجلس الإدارة العمل بفاعلية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه مصرف الريان.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

إن رئيس مجلس الإدارة مسؤول عن حسن سير عمل مجلس الإدارة بطريقة مناسبة وفعالة بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب.
ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أي لجنة من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات.

وتتضمن واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة، فضلاً عن تلك التي ينص عليها ميثاق المجلس، على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

- الموافقة على جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار أي مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ، ويجوز أن يفوض الرئيس هذه المهمة إلى عضو في المجلس، غير أن الرئيس يبقى مسؤولاً عن قيام عضو المجلس المذكور بهذه المهمة بطريقة مناسب.
- تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بشكل كلي وفعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيام المجلس بما فيه مصلحة مصرف الريان وحملة أسهمه.
- ضمان التواصل الفعلي مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة.
- السماح لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصورة خاصة بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
- ضمان إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس.

تشكيلة مجلس الإدارة

لم يطرأ تغيير على تشكيلة مجلس الإدارة خلال عام 2015م منذ آخر انتخابات في عام 2014م، واستمرت التشكيلة كالآتي :

السادة أعضاء مجلس إدارة مصرف الريان
الفترة الثالثة (2014م – 2016م)

	الاسم	الصفة	الجنسية
1	سعادة الدكتور/ حسين علي العبدالله	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	قطري
2	وزارة الدفاع – القوات المسلحة القطرية يمثلها د. ثاني عبد الرحمن شاهين آل شيخ الكواري	نائب الرئيس	قطري
3	صندوق قروض العاملين بوزارة الداخلية يمثله السيد/ مناحي خالد محمد المظفري الهاجري	عضو مجلس الإدارة	قطري
4	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية ويمثلها السيد/ تركي محمد الخاطر	عضو مجلس الإدارة	قطري
5	شركة قطر القابضة ويمثلها الشيخ / فيصل بن سعود آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	قطري
6	الشيخ / ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	قطري
7	السيد/ عبد الله أحمد المالكي الجهني	عضو مجلس الإدارة	قطري
8	السيد/ خلف سلطان راشد سعيد الظاهري	عضو مجلس الإدارة	إماراتي
9	شركة شاطئ النيل يمثلها السيد/ ناصر محمد العبد الله	عضو مجلس الإدارة	قطري

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم مصرف الريان (كما في 2015/12/31م)

	الاسم	الصفة	الجنسية	الحالة *	عدد الأسهم المجمدة كما في 2015/12/31م	عدد الأسهم المتوفرة كما في 2015/12/31م	عدد الأسهم المرهونة كما في 2015/12/31م
1	**سعادة الدكتور/ حسين علي العبدالله**	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	قطري	غير مستقل غير تنفيذي	**100,000**	**700,000**	**0**
2	**وزارة الدفاع – القوات المسلحة القطرية** يمثلها د. ثاني عبد الرحمن شاهين آل شيخ الكواري	نائب رئيس مجلس الإدارة	قطري	غير مستقل غير تنفيذي	**100,000**	**69,757,478**	**0**
3	**صندوق قروض العاملين بوزارة الداخلية** يمثله السيد/ مناحي خالد محمد المظفري الهاجري	عضو مجلس الإدارة	قطري	غيرمستقل غير تنفيذي	**100,000**	**50,000**	**0**
4	**الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية** ويمثلها السيد/ تركي محمد الخاطر	عضو مجلس الإدارة	قطري	غير مستقل غير تنفيذي	**100,000**	**18,599,963**	**0**
5	**شركة قطر القابضة** ويمثلها الشيخ / فيصل بن سعود آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	قطري	غير مستقل غير تنفيذي	**100,000**	**89,200,000**	**0**
6	**الشيخ / ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني**	عضو مجلس الإدارة	قطري	مستقل غير تنفيذي	**100,000**	**0**	**0**
7	**السيد/ عبد الله أحمد المالكي الجهني**	عضو مجلس الإدارة	قطري	غير مستقل غير تنفيذي	**100,000**	**211,492**	**0**
8	**السيد/ خلف سلطان راشد سعيد الظاهري**	عضو مجلس الإدارة	إماراتي	مستقل غير تنفيذي	**100,000**	**0**	**0**
9	**شركة شاطئ النيل** يمثلها السيد/ ناصر محمد العبد الله	عضو مجلس الإدارة	قطري	غير مستقل غير تنفيذي	**100,000**	**0**	**2,900,000**

* التوضيح حول استقلالية الأعضاء موجود في الفقرة اللاحقة الخاصة بذلك

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

د. حسين علي عبد الرحمن العبدالله

دكتوراة في الاقتصاد
ماجستير في القانون الخاص

ويشغل المناصب التالية:

- وزير دولة
- عضو مجلس إدارة «جهاز قطر للاستثمار»
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - مصرف الريان
- رئيس مجلس إدارة الريان للاستثمار
- رئيس مجلس إدارة - شركة كرناف للاستثمار والتقسيط - السعودية
- عضو مجلس إدارة - مؤسسة الخليج للاستثمار - الكويت
- عضو مجلس إدارة - شركة فولكس واجن - ألمانيا

د. ثاني عبد الرحمن شاهين آل شيخ الكواري

يمثل وزارة الدفاع - القوات المسلحة القطرية

دكتوراة في إدارة المشاريع
بكالوريوس هندسة معمارية

ويشغل المناصب التالية:
- مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية
- الأمين العام للجنة الأولمبية القطرية
- نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الريان
- نائب رئيس مجلس إدارة الريان للاستثمار
- رئيس مجلس إدارة صندوق قروض العاملين
- نائب الرئيس بشركة مواصلات
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مكين القابضة
- عضو لجنه استثمارات هيئه التقاعد والمعاشات

د. مناحي خالد محمد المظفري الهاجري
يمثل صندوق قروض العاملين بوزارة الداخلية
دكتوراة في التحكيم التجاري
ماجستير في القانون الخاص

ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضو مجلس إدارة الريان للاستثمار

الشيخ / ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني
ماجستير إدارة أعمالMBA

ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضو مجلس إدارة الريان للإستثمار

الشيخ / فيصل بن سعود آل ثاني
يمثل شركة قطر القابضة
بكالوريوس في المالية

ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضو مجلس إدارة الريان للاستثمار
- مدير إدارة الاستثمارات الصناعية بالإنابة - جهاز قطر للاستثمار

- عضو مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية
- عضو مجلس إدارة «مواصلات»

السيد/ تركي محمد خالد الخاطر
يمثل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية
بكالوريوس اقتصاد وعلوم اجتماعية

ويشغل المناصب التالية:
- رئيس الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة شركة « Ooredoo »

السيد/ عبد الله أحمد المالكي الجهني
بكالوريوس إدارة واقتصاد

ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس ادارة مصرف الريان
- نائب رئيس لجنة التأمين بغرفة قطر
- عضو مجلس الأعمال القطري

السيد/ خلف سلطان راشد سعيد الظاهري
ماجستير إدارة أعمال - محاسب قانوني

ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- مدير عام بنك أبوظبي الوطني (دولة الإمارات العربية المتحدة)

السيد/ ناصر محمد العبد الله
يمثل شركة شاطئ النيل
بكالوريوس إدارة أعمال - بتخصص في التسويق

ويشغل المناصب التالية:
- نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة إزدان القابضة
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضومجلس إدارة الريان للوساطة المالية

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لمبادئ الحوكمة في البنوك الصادر عن مصرف قطر المركزي أواخر شهر يوليو 2015م ، ولا سيما تعريف العضو المستقل ، فإن معظم أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين ، إلا أن هذا التعريف لا يتوافق مع تعريف العضو المستقل الوارد في النسخة المعدلة من نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية المعتمدة بتاريخ 2014/3/9م، فقد أجرت هيئة قطر للأسواق المالية تعديلاً على تعريف عضو مجلس الإدارة المستقل حيث يشترط التعريف ألا تزيد نسبة تملكه في رأس مال الشركة عن عدد الأسهم المطلوبة لضمان عضويته في مجلس الإدارة.
ووفقاً للوضع الجديد لاستقلالية العضو الذي فرضه نظام حوكمة الشركات المشار إليه، فإن معظم أعضاء مجلس الإدارة سيكونون من غير المستقلين.

أما فيما يتعلق بالأعضاء التنفيذيين ، فليس هناك أي عضو تنفيذي في مجلس إدارة مصرف الريان ، مع الأخذ بالاعتبار أن سعادة الدكتور/ حسين علي العبد الله الذي يشغل منصب «العضو المنتدب» لا يمارس عملاً تنفيذياً يومياً ، حيث يقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بأداء مهامه على رأس الإدارة التنفيذية، بينما يعتبر العضو المنتدب صلة الربط بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية . وقد تم الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة «العضو المنتدب» والرئيس التنفيذي (المدير العام) كما أن رئيس مجلس الإدارة ليس عضواً في أي من لجان المجلس. ويفصل ميثاق الحوكمة واجبات رئيس مجلس الإدارة لتتماشى مع متطلبات المادة (8) من نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية.

واجبات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

تتضمن واجبات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :

- المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة وإعطاء رأي مستقل حول المسائل الاستراتيجية والأداء والمساءلة والموارد والتعيينات الأساسية ومعايير العمل .
- ضمان إعطاء الأولوية لمصالح مصرف الريان والمساهمين في حال حصول أي تضارب للمصالح.
- المشاركة في لجنة التدقيق في مصرف الريان.
- مراقبة أداء الشركة في تحقيق غاياتها وأهدافها المتفق عليها ومراجعة التقارير الخاصة بادائها بما في ذلك التقارير السنوية ونصف السنوية والربعية .
- الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بحوكمة مصرف الريان للإشراف على تطبيقها بشكل يتوافق وتلك القواعد .
- إتاحة مهاراتهم وخبراتهم واختصاصاتهم المتنوعة ومؤهلاتهم لمجلس الإدارة أو لجانه المختلفة من خلال حضورهم المنتظم لاجتماعات المجلس ومشاركتهم الفعالة في الجمعيات العمومية وفهمهم لآراء المساهمين بشكل متوازن وعادل.
- ويجوز لأكثرية أعضاء المجلس غير التنفيذيين طلب مستشار مستقل على نفقة مصرف الريان فيما يتعلق بأي مسألة تخص البنك.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس إدارة مصرف الريان ستة اجتماعات خلال عام 2015م في التواريخ التالية:

- الاجتماع الأول : 2015/1/26
- الاجتماع الثاني : 2015/3/2
- الاجتماع الثالث : 2015/5/25
- الاجتماع الرابع : 2015/7/13
- الاجتماع الخامس : 2015/10/25
- الاجتماع السادس : 2015/12/14

ويمارس مجلس إدارة مصرف الريان صلاحياته ومسؤولياته وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وعقد تأسيسه، ووفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي مع مراعاة كل من نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ومبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ويعتبر المجلس مسؤولاً مسؤولية جماعية عن الإشراف على إدارة مصرف الريان بالطريقة المناسبة مع الالتزام بما ورد في ميثاق أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى قيام المجلس بالموافقة على الأهداف الاستراتيجية واعتماد السياسات التي تعتبر الضابط لعمل مصرف الريان.

أمين السر

يشغل السيد/ غسان الريحاوي وظيفة «أمين سر المجلس» منذ تأسيس مصرف الريان بداية عام 2006م، وقد سبق أن شغل السيد/ ريحاوي وظيفة أمين سر مجلس غرفة تجارة وصناعة قطر خلال الفترة 2002م - 2006م، وله خبرة إدارية تزيد عن 35 عاماً في دولة قطر.

ويتضمن عمل «أمين سر المجلس» تسجيل وإعداد وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس، تحت إشراف الرئيس، وتأمين حسن إيصال المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس، وبين المجلس وأصحاب المصالح الآخرين بمصرف الريان، بما فيهم المساهمين والإدارة.

كما يقوم «أمين سر المجلس» على التأكد من إمكانية وصول أعضاء المجلس إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بمصرف الريان بشكل كامل وسريع. ويكون أمين السر مسؤولاً عن تمكين المساهمين من الوصول إلى سجلات الملكية ونسخ سجل المساهمين وسجل أعضاء مجلس الإدارة وعقد التأسيس والنظام الأساسي وأي مستندات ترتب امتيازات أو حقوق على أصول مصرف الريان وعقود الأطراف ذات العلاقة.

مهام المجلس وواجباته الأخرى

تتاح الفرصة في مصرف الريان لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الوصول وبشكل كامل وفوري إلى المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة، وتلتزم الإدارة التنفيذية بمصرف الريان بتزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة.

ويحرص أعضاء مجلس الإدارة على حضور لجان التعيينات والمكافآت والتدقيق والمدققين الداخليين وممثلين عن المدققين الخارجيين الجمعية العامة.

وقد اعتمد مجلس إدارة مصرف الريان برنامجاً تعريفياً تم وضعه ، ويتم تحديث بياناته دورياً، لضمان تمتع أعضاء المجلس عند انتخابهم بفهم مناسب لسير عمل الشركة وعملياتها ، وإدراكهم لمسؤولياتهم تمام الإدراك.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن الإدراك الجيد لدورهم وواجباتهم وأن يثقفوا أنفسهم في المسائل المالية والتجارية والصناعية وفي عمليات الشركة وعملها ، ولهذه الغاية يوفر المجلس لأعضائه عند الحاجة دورات تدريبية مناسبة ورسمية تهدف إلى تعزيز مهارات أعضاء مجلس الإدارة ومعرفتهم.

ويعمل مجلس الإدارة على إبقاء أعضائه مطلعين على الدوام على التطورات في مجال الحوكمة وأفضل الممارسات في هذه الخصوص، ويجوز للمجلس تفويض ذلك إلى لجنة التدقيق أو لجنة الحوكمة أو أي جهة أخرى يراها مناسبة.

ويتضمن النظام الأساسي لمصرف الريان في مادته رقم (32) إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حال تغيبهم عن اجتماعات المجلس.

هيئة الرقابة الشرعية

حافظت هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2015م على تشكيلتها المبينة أدناه، منذ موافقة الجمعية العامة لمصرف الريان في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2014/3/3م على تعيين هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان للسنوات الثلاث 2014م - 2016م، كما وفوض مجلس الإدارة ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب، وتحديد مكافآت أعضاء الهيئة ، وأية مسائل أخرى تخص هيئة الرقابة الشرعية خلال الفترة المذكورة.

فضيلة الشيخ / د. وليد بن هادي	**رئيساً**
فضيلة الشيخ / د. عبد الستار أبو غدة	**عضوا**
فضيلة الشيخ / د. محمد أحمين	**عضواً**

يتضمن عمل هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان مراجعة العقود والإجابة عن الأسئلة الشرعية، ووضع الحلول للصعوبات التي قد تظهر عند التطبيق. كما تقوم الهيئة بالإشراف المباشر على أعمال مصرف الريان والاطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقرره الهيئة، والتأكد من أن العمليات المصرفية قد تم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بتقديم تقريرها عن كل سنة مالية إلى الجمعية العامة العادية في اجتماعها الدوري.

لجان مجلس الإدارة

استمرت لجان مجلس الإدارة المشكلة بأداء مهامها خلال عام 2015م كما هو محدد لها في أطر عملها المعتمدة، والتي جرى تحديث البعض منها بما يتماشى مع إرشادات الحوكمة؛ ولم يطرأ إلا تعديل واحد على تشكيلة اللجان خلال عام 2015م طال لجنة الاستثمار للمجموعة، حيث انسحب السيد/ عادل مصطفوي من عوضيتها، بموجب قرار المجلس رقم «2015/1/19» الصادر بتاريخ 2015/1/26م، وبذلك أصبحت تشكيلة اللجان كالآتي:

اللجنة التنفيذية :

- السيد/ د. ثاني عبد الرحمن الكواري رئيساً
- الشيخ / ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني عضواً
- السيد/ د. مناحي خالد الهاجري عضواً
- الشيخ / فيصل بن سعود آل ثاني عضواً

لجنة التدقيق الداخلي :

- السيد/ خلف سلطان الظاهري رئيساً
- السيد/ ناصر محمد العبد الله عضواً
- السيد/ عبد الله أحمد المالكي عضواً
- السيد/ تركي محمد الخاطر عضواً

لجنة المكافآت والتعويضات :

- السيد/ تركي محمد الخاطر رئيساً
- الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني عضواً
- السيد/ عبد الله أحمد المالكي عضواً

لجنة الترشيحات والحوكمة

- السيد/ د. مناحي خالد الهاجري رئيساً
- السيد/ عبد الله أحمد المالكي عضواً
- السيد/ ناصر محمد العبد الله عضواً

لجنة المخاطر والسياسات

- السيد/ ناصر محمد العبد الله رئيساً
- السيد/ د. ثاني الكواري عضواً
- السيد/ تركي محمد الخاطر عضواً

لجنة الاستثمار للمجموعة

- الشيخ / فيصل بن سعود آل ثاني رئيساً
- الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني عضواً
- السيد/ فيصل علي عضواً
- السيد/ أحمد شيخ عضواً
- السيد/ هيثم قطرجي عضواً

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

اللجنة التنفيذية

تعتبر اللجنة التنفيذية من أهم لجان المجلس حيث تساعد المجلس في مراجعة أنشطة مصرف الريان وتتولى دراسة العديد من المسائل التي ستطرح على المجلس على صعيد العمليات الائتمانية أو على صعيد الأنشطة الخاصة بالمصرف والتي تستلزم موافقة المجلس، وترفع توصياتها له بشأنها.

من أهم مسؤوليات اللجنة التنفيذية:

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الادارة.
- مناقشة واجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الادارة او تلك التي تطرأ بين اجتماعات المجلس.
- تقديم التقارير والتوصيات لمجلس الادارة وعند الطلب.
- التوصية واجازة المسائل المالية وفقاً لجدول الصلاحيات.
- إجازة سياسة المخاطر.
- التوصية بالموافقة على السياسات واللوائح او اي تعديلات او اضافات.
- الموافقة أو التوصية بسقوف التعامل مع الدول والبنوك الجديدة التي يتعامل معها البنك وادخال التعديلات الضرورية.

وقد عقدت اللجنة الاجتماعات التالية:

- الاجتماع الأول : 2015/1/19
- الاجتماع الثاني : 2015/4/20
- الاجتماع الثالث : 2015/10/19
- الاجتماع الرابع : 2015/12/16
- الاجتماع الخامس: 2015/12/23

كما أصدرت اللجنة خلال عام 2015م ما مجموعه 12 قراراً بالتمرير.

لجنة التدقيق والإلتزام

تم تعديل مسمى اللجنة من «لجنة التدقيق» ليصبح «لجنة التدقيق والالتزام» بموجب قرار مجلس الإدارة رقم «2015/3/2-7» الصادر بتاريخ 2015/5/25م، والذي تضمن طلب تعديل الإطار المرجعي للجنة ليشمل مسؤولياتها الجديدة.

ويشترط في هذه اللجنة أن يكون معظم أعضائها من المستقلين ويرأسها عضو مستقل، وتتولى المسؤوليات التالية:

- تعيين جهاز التدقيق الداخلي وإعتماد سياسة للتعاقد مع المدققين الخارجيين.
- الإشراف ومتابعة استقلال المدققين الخارجيين وموضوعيتهم ومناقشتهم حول طبيعة التدقيق وفعاليته ونطاقه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.

- الاشراف على دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والربعية، ومراجعة تلك البيانات والتقارير خاصة التقيد بمعايير المحاسبة والإدارج في السوق والإفصاح.
- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي في المصرف أو الشخص الذي يتولى مهامه والاجتماع بالمدققين الخارجيين مرة واحدة في السنة على الاقل.
- دراسة أي مسائل مهمة وغير عادية تتضمنها أو سوف تتضمنها التقارير المالية.
- مراجعة انظمة الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر.
- مناقشة نظام الإدارة الداخلي مع إدارة التدقيق الداخلي وضمان أداء الإدارة واجباتها نحو تطوير نظام رقابة داخلي فعال.
- تعيين وحدة تقوم بعمل إدارة الإلتزام لتحدد وتقيم وتقدم الاستشارة وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة، وذلك بتحديد وضعها في الهيكل التنظيمي بالشكل الذي يؤمن لها الاستقلالية والفاعلية اللازمة وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير للجنة والإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في اطار سياسة واضحة وكافية والتأكد من أن تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة أنشطة مسؤول مراقبة الالتزام.
- تقييم مدى تأثير اللوائح القانونية الجديدة والمرتقبة على مصرف الريان.
- مراجعة واعتماد سياسات الإلتزام بصورة سنوية.
- مراجعة أداء برنامج مراقبة الإلتزام والأمور العالية الخطورة التي تم تحديدها.
- مراجعة التقارير التي تعدها إدارة الإلتزام.
- النظر في نتائج التحقيقات الاساسية في مسائل الرقابة الداخلية الموكلة اليها من مجلس الإدارة.
- ضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والمدقق الخارجي والتحقق من فعالية هيئة الرقابة الداخلية والإشراف عليها.
- مراجعة السياسات والاجراءات المالية والمحاسبية للمصرف.
- مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة عمله وأي استفسارات مهمة يطلبها من الإدارة العليا في المصرف وكذلك ردود الإدارة التنفيذية.
- تأمين الرد السريع لمجلس الإدارة على الاستفسارات والمسائل التي تتضمنها رسائل المدققين الخارجيين أو تقاريرهم.
- وضع قواعد تجاز بواسطة مجلس الإدارة يتمكن من خلالها العاملون بالمصرف من التبليغ بسرية عن شكوكهم حول أي مسالة يحتمل أن تثير الريبة، وضمان وجود ترتيبات مناسبة تسمح بإجراء تحقيق مستقل وعادل حول هذه المسائل مع ضمان منح العامل المبلغ السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي (سياسة حماية المبلغين).
- الإشراف على تقيد المصرف بقواعد السلوك المهني.
- دراسة أي مسائل أخرى يحددها مجلس الإدارة.

وقد عقدت اللجنة الاجتماعات التالية :

- الاجتماع الأول: 2015/1/26م
- الاجتماع الثاني: 2015/4/28م
- الاجتماع الثالث: 2015/7/13م
- الاجتماع الرابع : 2015/10/25م

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

لجنة المكافآت والتعويضات

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

- تحديد سياسة المكافآت في المصرف بما في ذلك المكافآت التي يتقاضاها الرئيس وكل أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا.
- تحديث لائحة المكافآت والتعويضات سنوياً وكلما دعت الضرورة الى ذلك.
- اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية، مع الاخذ بعين الاعتبار ما يلي:
- قيمة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية في المؤسسات المالية المحلية والاقليمية المشابهة.
- الارباح والانجازات التي حققها المصرف خلال السنة المالية ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة.
- الظروف الاقتصادية والمالية خلال السنة المالية.
- مسؤوليات ونطاق مهام اعضاء المجلس والادارة التنفيذية العليا.
- مراعاة القوانين التي تحدد قيمة مكافآت اعضاء مجلس الادارة والمواد ذات العلاقة في النظام الاساسي لمصرف الريان.
- اقتراح الاسس التي تحدد المكافآت السنوية للموظفين.
- عرض سياسة ومبادي المكافآت على المساهمين في جمعية عامة للموافقة عليها وإعلانها للجمهور.

وقد عقدت اللجنة اجتماعاً لها بتاريخ 19 يناير 2015م.

لجنة المخاطر والسياسات

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

إدارة المخاطر

أ. المخاطر التشغيلية

1. مراجعة مدى فعالية إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل.
2. تقييم المخاطر الجوهرية الجديدة التي تؤثر على البنك.
3. تحديد المخاطر الاستراتيجية الحديثة بما في ذلك من أمور مؤسسية مثل الأطر الرقابية وتطوير الأعمال وما شابه ذلك.
4. مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر (Key Risk Indicators) وتحديد الأمور التي يجب أن تسترعي اهتمام مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي
5. مراجعة الخسائر التشغيلية المؤثرة
6. مراجعة جميع سياسات المخاطر بصورة سنوية

ب. مخاطر الإئتمان

1. مراجعة السياسات الإئتمانية بصورة سنوية
2. تأسيس ومراجعة صلاحيات التأمين عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً
3. اعتماد ومراجعة الحدود القصوى للتعاملات مع البنوك الأخرى والحدود القصوى للتعاملات في الدول الأخرى عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً
4. مراجعة المتأخرات والحسابات المتعثرة والتوصية بالمخصصات المناسبة لذلك
5. تقييم الشطب أو الإعادة إلى الربحية مقابل مستويات التخصيص
6. مراجعة ومراقبة الدعاوي المرفوعة وعمليات التحصيل

ج. مراقبة مخاطر السمعة وجميع المخاطر التي لم تتم تغطيتها أعلاه
د. السياسات

1. دراسة وتطوير وتحديث السياسات التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

وقد عقدت لجنة المخاطر والسياسات خلال عام 2015م الاجتماعات التالية :
- الاجتماع الأول: 22 ابريل 2015م
- الاجتماع الثاني: 19 أكتوبر 2015م
- الاجتماع الثالث: 8 ديسمبر 2015م

لجنة الترشيحات والحوكمة

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية:
- اعتماد ونشر إطار عمل اللجنة بشكل يبين سلطتها ودورها.
- الإشراف على تنفيذ الخطوات الخاصة بالدعوة للترشح إلى عضوية المجلس ، ودراسة الطلبات المستلمة للتأكد من مطابقة المتقدمين لشروط العضوية.
- تحديد المؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس، بما فيها الاستقلالية.
- التأكد من قدرة المرشحين على إعطاء الوقت الكافي للقيام بواجباتهم كأعضاء في المجلس بالإضافة إلى مهاراتهم ومعرفتهم وخبرتهم ومؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية وشخصيتهم .
- مراعاة أي شروط أو متطلبات تتعلق بترشيح أو انتخاب أو تعيين أعضاء مجلس الإدارة الصادرة من مصرف قطر المركزي أو أي سلطة أخرى.
- تقييم طلبات المرشحين لوظائف الإدارة التنفيذية العليا، ورفع التوصية بشأنها إلى المجلس.
- إجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء المجلس.
- متابعة التقييمات الذاتية للجان المجلس.
- الإشراف على هيكلية المجلس، وتشكيلة لجانه.
- مراجعة تقرير الحوكمة السنوي لمصرف الريان، والتوصية باعتماده من المجلس.
- وضع برنامج تعريفي للأعضاء الجدد، واقتراح برامج تدريبية لهم عند الحاجة.

وقد عقدت اللجنة اجتماعاً لها بتاريخ 2015/1/19 .

لجنة الاستثمار للمجموعة

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية:
- وضع وتعديل سياسات الاستثمار للمجموعة والتي تتضمن الخطوط العريضة للاستثمار وتحديد الأصول، وتحديد مجالات الاستثمارات المحظورة .
- مراجعة واعتماد العمليات الاستثمارية للمجموعة، ووضع حدود للاستثمار للصفقة الواحدة أو لمجموع الصفقات على مدار العام وفقاً لما هو وارد في سياسة الاستثمار .
- مراقبة إدارة محفظة الاستثمار للمجموعة للتأكد من الالتزام بما ورد في سياسة الاستثمار.

- تقييم أداء الاستثمار اعتماداً على مقارنة العائد الحقيقي بالعائد المتوقع، بالإضافة إلى مقارنته مع المؤشرات الأخرى المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويأخذ التقييم في الاعتبار مدى التزام الاستثمار مع السياسات والتوجهات ودرجة المخاطر.
- مراجعة التحاليل الدورية والتقارير التي تقدمها الإدارة.
- الموافقة على حدود الاستثمار في كل قطاع .
- الموافقة على حدود الاستثمار الخاصة بالبلدان .
- مراجعة الاستثمارات الاستراتيجية كلما دعت الحاجة .
- القيام بواجبات اخرى وتحمل مسؤوليات والتمتع بصلاحيات وفقاً لتكليف المجلس.
- إعداد التقارير وتقديمها إلى المجلس لاطلاعه على القرارات الاستثمارية التي اتخذت، والسياسات وأداء الاستثمارات.
- القيام بواجبات أخرى، كلما تطلب الأمر ذلك، وفقاً للتغييرات في سياسة مجلس الإدارة أو تعليمات مصرف قطر المركزي أوهيئة قطر للأسواق المالية أو تبعاً لتطورات السوق.
- الموافقة على الصفقات الاستثمارية وفقاً للأسقف المحددة للجنة ورفع التوصيات بالصفقات ذات السقوف الأعلى للموافقة عليها من قبل المجلس.
- دعوة الأشخاص المعنيين لاجتماعات اللجنة لتقديم الرأي في المجالات ذات الاختصاص.

وقد عقدت اللجنة الاجتماعات التالية خلال عام 2015م:

- الاجتماع الأول : بتاريخ 2015/4/20 م
- الاجتماع الثاني : بتاريخ 2015/10/19 م
- الاجتماع الثالث : بتاريخ 2015/12/8 م

ميثاق المجلس

يهدف ميثاق حوكمة مجلس الإدارة إلى توفير إطار من المسؤولية والتحكم في مصرف الريان بالإضافة إلى وجود إدارة ترتكز على احترام القيم وفقا لما نصت عليه القوانين والأنظمة ذات الصلة.

إن لدى مصرف الريان اعتقاد راسخ بأن إتباع الميثاق سوف يعزز- على المدى البعيد - الثقة مع مساهميه وعملائه وموظفيه وأصحاب المصالح المختلفة بالإضافة إلى إرساء ودعم موقف مصرف الريان في سوق رأس المال .

يعتبر ميثاق المجلس ملزماً لأعضاء مجلس إدارة مصرف الريان، ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان تنفيذ هذا الميثاق وتطبيقه من قبل جميع العاملين في مصرف الريان.

ولقد كان آخر تحديث للميثاق في عام 2014م حيث تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة الجديد في حينه بموجب القرار رقم «2014/4/8» الصادر بتاريخ 2014/7/21م.

مكافآت مجلس الإدارة

تناقش لجنة المكافآت والتعويضات سنوياً موضوع المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، وتطلع اللجنة على ما هو متبع في البنوك والمؤسسات المشابهة، كما تربط اللجنة المكافآت بالأرباح والإنجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية، وتقوم بمقارنتها مع نتائج السنوات السابقة.

وتأخذ اللجنة في الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية خلال السنة المالية، ومسؤوليات ونطاق مهام أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، على أن تكون المكافآت ضمن المصرح به في النظام الأساسي والقوانين ذات العلاقة، والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

لائحة مكافآت وأتعاب وبدلات أعضاء مجلس إدارة مصرف الريان

يتم سنوياً تحديث لائحة مكافآت وأتعاب وبدلات أعضاء مجلس الإدارة من قبل لجنة الترشيحات والحوكمة، حيث يتم إدخال بعض التعليمات الخاصة بهذه المكافآت الصادرة عن الجهات الإشرافية.

وبالنسبة للائحة مكافآت وأتعاب وبدلات أعضاء مجلس إدارة مصرف الريان لعام 2015م فقد تم عرضها على اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2016/1/12م التي أوصت بالموافقة عليها، كما تم عرضها على المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2016/1/18م لإقرارها قبل عرضها على الجمعية العامة العادية لمصرف الريان لاعتمادها في الاجتماع المزمع عقده بتاريخ 2016/2/23م.

وتتضمن اللائحة عرضاً للتعليمات التي استندت إليها اللائحة، وقرارات مجلس الإدارة بهذا الخصوص، والأسس التي يرتكز عليها تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لمصرف الريان، وتعليمات مصرف قطر المركزي السابقة بهذا الشأن .

السياسات

يلتزم مصرف الريان في عمله باتباع مجموعة معتمدة من السياسات تحدد أطر وضوابط عمله في كافة الأنشطة، ويقوم مصرف الريان من خلال لجنة المخاطر والسياسات بشكل دوري وعند الحاجة بتحديث هذه السياسات، ومن ثم تعرض على المجلس لاعتمادها.

ويتبع مصرف الريان حالياً النسخ المحدثة من مجموعة كبيرة من السياسات، تضم الآتي:

- سياسة التدقيق الداخلي
- سياسية الإلتزام
- سياسة الاستثمار
- السياسة المالية
- سياسة الحوكمة

- سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- سياسة الائتمان
- لائحة شؤون العاملين بمصرف الريان
- سياسة حماية المبلغين
- سياسة قبول العملاء
- سياسة الإحلال
- السياسة الشرعية
- سياسة مراقبة المخاطر
- سياسة اختبارات الضغط
- إدارة تقنية المعلومات
- قواعد السلوك المهني

التصنيف الائتماني لمصرف الريان

في تقريرها المنشور بتاريخ 6 أغسطس 2015م أكدت وكالة موديز لخدمات المستثمرين العالمية المتخصصة في التصنيف الائتماني تصنيفات الإصدارات بمصرف الريان عند «A2/PRIME-1» فيما رفعت نظرتها المستقبلية للإصدار طويل الأجل للبنك من «مستقرة» إلى «إيجابية».

ويعكس تأكيد وكالة موديز العوامل المالية الأساسية القوية والمستمرة لمصرف الريان وهي جودة أصوله التي تسجل تحسناً مستمراً، فضلاً عن الربحية القوية والمستقرة والاحتياطيات والكفاية الرأسمالية القوية. وما يحفز نقاط القوة هذه هو اعتماد البنك على علاقات الإدارة الرئيسية لتوليد الأعمال الجديدة ذات الصلة بالحكومة إلى جانب نمو القروض العالي.

وذكرت «موديز» إن التغيير الإيجابي في توقعات موديز بالنسبة لمصرف الريان يستند إلى التحسينات المستمرة في مجال الأعمال التجارية والتنوع الجغرافي للمصرف بما في ذلك النمو والتحول إلى الربحية في فرعة الذي استحوذ علية مؤخرا في المملكة المتحدة تحت مسمى بنك الريان (البنك الإسلامي البريطاني سابقًا)، حيث أعلنت شركة الريان المحدودة - المملكة المتحدة «إحدى شركات مصرف الريان المملوكة من قبله بالكامل» أن الشركة قد أصبحت الشركة الأم للبنك الإسلامي البريطاني، بنك التجزئة المتوافق مع الشريعة الإسلامية في بريطانيا، وقد اكتملت عملية الاستحواذ بعد الموافقة على العرض النقدي الذي تم تقديمه قبل عامين بعد حصول مصرف الريان على موافقة تجاوزت 95 % من المساهمين، فضلاً عن الموافقة من هيئة رقابة البنوك في بريطانيا (Prudential Regulatory Authority) على استحواذ مصرف الريان على البنك الإسلامي البريطاني. الذي يعتبر رائدا في الصيرفة الإسلامية في بريطانيا، كما أنه معروف بصورة كبيرة لدى العملاء، مما يوفر الفرصة لمصرف الريان للتوسع من خلال عرض متكامل لتشكيلة منتجاته وخدماته في سوق خصبة وتتمتع بإمكانات كبيرة للنمو.

وأضافت موديز أن العامل الرئيسي لتغيير التوقعات ورفعها من مستقرة إلى إيجابية هو زيادة التنويع لدى البنك في أعقاب نمو وتحقيق الأرباح للمرة الأولى لبنك الريان بالمملكة المتحدة (البنك الإسلامي البريطاني في الأصل)، وقد أنهى مصرف الريان شراء فرعة بالمملكة المتحدة في يناير 2014م وجعل هذه المؤسسة تحقق الأرباح لأول مرة في تاريخ البنك (بدأ المصرف الإسلامي البريطاني عملياته عام

2004م)، كما نما بنك الريان بالمملكة المتحدة بشكل ملحوظ (حوالي 23 في المائة منذ بداية العام حتى الآن في عام 2015م)، بالإضافة إلى دعمه بعضًا من أعمال التجزئة المتواضعة، ولكنها متزايدة خارج السوق المحلي القطري المتشبع، الأمر الذي زاد من مساهمة عمليات التجزئة في الإيرادات التشغيلية لمصرف الريان من 5 في المائة عام 2011م وحتى 18 في المائة في النصف الأول من عام 2015م.

وبالنظر إلى المستقبل تتوقع وكالة موديز استمرار هذه الاتجاهات التنويعية كلما استمر نمو فرع البنك بالمملكة المتحدة ودعم التوسع في أسواق الاتحاد الأوروبي الأخرى، حيث لديه قاعدة نشطة وقوية من عملائه القطريين.

وأضافت موديز أن التوقعات تشير إلى أن مصرف الريان سيستمر في الحفاظ على أدائه المالي القوي وعلاوة على ذلك فإن القوة الاقتصادية الكبيرة لدولة قطر وبيئتها التشغيلية الجيدة تدعم توقعات وكالة موديز الإيجابية بشأن المصرف بالإضافة إلى احتمالات النمو القوية المدفوعة بواسطة الثروة والموارد الكبيرة للبلد، فضلًا عن الفوائض المالية الكبيرة من قبل الحكومة واستمرار قدرتها ورغبتها في الحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق العام على الرغم من انخفاض أسعار النفط.

الرقابة الداخلية بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر

يشكل كل من مسؤولي الرقابة الداخلية والالتزام المستوى الأول من أدوات الإدارة التي تستخدمها لمتابعة الامتثال للتوجيهات من الهيئات الرقابية، حيث أنه يرفع كل منهما التقارير مباشرة - متى ما لزم - إلى كل من الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة عبر لجانه وبذلك يكون مجلس الإدارة على اطلاع كامل على نتائج أعمال الرقابة الداخلية. ويعني ذلك أن:

- منح وتقييم الائتمان
- الاستثمار
- السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر كفاية رأس المال
- مخاطر التركزات
- مخاطر الصرف الأجنبي
- مخاطر أسعار الفائدة
- التسعير
- الربحية والموازنات
- مخاطر العمليات والمحاسبة
- المخاطر القانونية
- مكافحة غسل الأموال
- التأمين على الأصول
- الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة
- الالتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات الإشرافية
- التدقيق الداخلي والخارجي
- تقييم الأداء
- الافصاحات لجميع الجهات المعنية
- بالإضافة إلى السياسات الخاصة بشؤون العاملين التي تنظم تعيينهم وتكلفتهم وتضع أنظمة للحوافز وتطوير وتنمية المهارات وتنمية سلوكيات وأخلاقيات العمل ،
- وغيرها من السياسات

كلها تتم مراجعتها لضمان الالتزام بأفضل الممارسات والإلتزام بمتطلبات الجهات الرقابية في ذلك. ومن ثم تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة لأداء كل من مسؤولي المخاطر والإلتزام لتقديم تأكيد للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بأن تلك المهام يتم أداؤها على مستوى معقول من الكفاءة وللتنويه بأي أمور تسترعي الاهتمام فيما يتعلق بذلك. كما أن أنشطة مصرف الريان تخضع بكاملها إلى ضوابط تحددها السياسات التي يعتمدها مجلس الإدارة والتي ورد ذكرها أعلاه (بند السياسات). وكذلك تقييم أداء المجلس

والإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بمسائل رقابية (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي عالج بها المجلس هذه المسائل .

ولم تطرأ عن نتائج أعمال الرقابة الداخلية سوى مسائل رقابية اعتيادية تعامل معها كل من مسؤول الإلتزام ومسؤول المخاطر بشكل روتيني بحسب السياسات المتبعة بما لم يتطلب تدخل المجلس.

وتسعى الإدارات الرقابية باستمرار لاكتشاف أي إخفاق محتمل في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي قد تؤثر على الأداء المالي لمصرف الريان وهي المسؤولة عن متابعة الإجراءات التي تأخذها الشركة في معالجة الإخفاق.

أعمال الرقابة الداخلية موزعة ما بين الإدارات الرقابية حيث أنها هي من تقوم بأجراء فحص دائم وشامل ورفع التقارير باستمرار للإدارة التنفيذية حول الملاحظات والمخالفات لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة ، ولم تظهر أي حالة طارئة تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر على الأداء المالي للمصرف.

مراقب الحسابات «المدقق الخارجي»

وافقت الجمعية العامة العادية لمصرف الريان في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2015/3/2م على تعيين مراقب الحسابات كي بي أم جي «KPMG» ليتولى أعمال مراقبة حسابات مصرف الريان للعام المالي 2015م، وذلك بتوصية من مجلس الإدارة بعد اختيار عرضهم من قبل لجنة التدقيق الداخلي ، والحصول على موافقة مصرف قطر المركزي بهذا الشأن.

ولقد تم اختيار السادة كي بي أم جي «KPMG» بناء على تطبيقهم أفضل المعايير المهنية وعلى حفاظهم على استقلاليتهم والامتناع عن أي علاقات فيها تضارب في المصالح. ويقوم المدقق الخارجي بحضور الجمعية العامة حيث يقدم تقريره السنوي ويرد على الاستفسارات. والجدير بالذكر أن السادة كي بي أم جي «KPMG» تم اختيارهم في العام السابق أيضاً وأن اختيارهم مجدداً هو بمراعاة أن الحد الأقصى للتعاقد مع نفس مراقب الحسابات هو 5 سنوات بحسب تعليمات كل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

مهام المدقق الخارجي

يقوم مراقب الحسابات - مدقق خارجي مستقل ومؤهل - يتم تعيينه بناء على توصية لجنة التدقيق المرفوعة إلى مجلس الإدارة وعلى قرار الجمعية العامة للشركة بإجراء تدقيق خارجي مستقل سنوي ونصف سنوي. ويهدف التدقيق المذكور إلى تزويد مجلس الإدارة والمساهمين بتأكيد موضوعي أن البيانات المالية تعد وفقاً لنظام الحوكمة وللقوانين واللوائح ذات الصلة والمعايير الدولية التي تحكم إعداد المعلومات المالية وأنها تمثل تماماً المركز المالي وأداءها من جميع النواحي الجوهرية.

ويتعين على المدققين الخارجيين التقيد بأفضل المعايير المهنية، ويلتزم مصرف الريان بعدم التعاقد معهم لتقديم أي استشارات أو خدمات قد ينتج عنها تضارب في المصالح، ولذا يعتبر المدققون الخارجيون

مستقلين تماماً عن مصرف الريان ومجلس إدارته، وليس لديهم إطلاقاً أي تضارب في المصالح في علاقاتهم مع مصرف الريان.

ويعتبر المدققون الخارجيون مسؤولين أمام المساهمين ويدينون لمصرف الريان بواجب بذل العناية المهنية المطلوبة عند القيام بالتدقيق، كما يتوجب على المدققين الخارجيين إبلاغ الهيئة وأي هيئات رقابية أخرى في حال عدم اتخاذ المجلس الإجراء المناسب فيما يتعلق بالمسائل المثيرة للشبهة التي أثارها المدققون أو حددوها.

تقيد الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق

يلتزم مجلس إدارة مصرف الريان بمبدأ الشفافية في عمله وواجباته اتجاه حملة الأسهم وفي كل ما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام عن كل ما قد يؤثر على الأداء المالي للمصرف أو حركة سعر سهمه، فمعلومات أعضاء مجلس الإدارة قد تم تزويد هيئة قطر للأسواق المالية بها بالإضافة إلى بورصة قطر، مع بيان رقم المساهم لكل منهم والتي يمكن من خلالها الاطلاع على ملكيتهم للأسهم، كما أن ميثاق المجلس قد فصَّل مسؤوليات المجلس ولجانه.

ومن جهة أخرى يحرص المجلس على تزويد بورصة قطر بالبيانات المالية والإيضاحات كما حددتها بورصة قطر، كما يقوم بنشر بياناته المالية فور اعتمادها من قبل مجلس الإدارة وفقاً لما ورد في قانون الشركات التجارية وتعليمات مصرف قطر المركزي ولائحة بورصة قطر وتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية .

وتصدر البيانات المالية مشفوعة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي، الذي يؤكد في تقريره أن التقارير والبيانات المالية لمصرف الريان قد جاءت مطابقة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية. وأنه قد حصل على كافة البيانات والمعلومات الضرورية لأداء علمه.

ويتم نشر البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي على موقع بورصة قطر وفي الصحف المحلية وفي بعض صحف دول الخليج العربية وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وقانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م.

تقيد الشركة بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها

مجلس الادارة يولي انتباهاً خاصاً لوضع أنظمة الرقابة الداخلية بتحديد واضح لمسئولياتها بما في ذلك وضعها في الهيكل التنظيمي وعلاقتها ببقية الادارات والوظائف بالشكل الذي يؤمن لها الاستقلالية والفاعلية اللازمة وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير لمجلس الادارة أو الإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في اطار سياسة واضحة وكافية ودليل للإجراءات واجراء مراجعة سنوية لهذه السياسة والتأكد من أن تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة انشطة مسؤول مراقبة الالتزام. كما تقوم الادارة التنفيذية بالتعاون والتنسيق مع مسؤول مراقبة

الالتزام واتخاذ الاجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف أية مخالفات ورفع تقارير دورية لمجلس الادارة حول المواضيع المتعلقة بسياسة واجراءات الإلتزام بما يساعد على تطويرها.

عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة

تقع على مجلس إدارة مصرف الريان مسؤولية إدارة المخاطر، ولقد منح المجلس بدوره الإدارة التنفيذية صلاحية اتخاذ القرارات اللازمة للرقابة اليومية على المخاطر ولإدارتها عبر ضوابط شمولية على مستوى مجلس الإدارة. ولقد قام البنك بوضع ضوابط لإدارة المخاطر لتأكيد الإدارة السليمة للمخاطر عبر البنك.

الرقابة الرشيدة على إدارة المخاطر تنبع من مجلس الإدارة وتدار على مستوى الأقسام، ويتم ذلك عبر عدة وسائل منها التقارير الإدارية الأسبوعية والشهرية وتقرير مؤشرات المخاطر الرئيسية وسجلات مخاطر البنك، كما تقوم الإدارات بوضع معايير للحفاظ على المخاطر عند الحدود المقبولة. تلك الحدود يتم تحديدها إما من قبل مجلس الإدارة لتناسب مستوى تقبل المخاطر ومدى أهميتها، أو من قبل كل من الأقسام المعنية لتقدم خدمة ذات جودة. ولقد قام البنك بتشكيل هيكل ملائم من اللجان ذات مستويات مناسبة على مستوى المجلس وحتى على مستوى الإدارات.

يتبع مصرف الريان نموذج إدارة مخاطر على مستوى المنظومة يعتمد على «ثلاثة خطوط دفاعية» حيث تكمن الصلاحيات والمسؤوليات المناسبة في كل خط من الخطوط الدفاعية وتقوم لجان البنك بشتى مستوياتها بحسب ما فوضت به من أعلى مستوى عند مجلس الإدارة نفسه ومروراً باللجان التابعة لمجلس الإدارة مباشرةً وحتى لجان الإدارة التنفيذية والموظفين.

يتم إدارة المخاطر عبر ادارات مستقلة يرأسها خبراء مثل الرئيس التنفيذي لادارة المخاطر ورئيس الالتزام ورئيس التدقيق الداخلي. حيث تقوم تلك الادارات بتحديد وتقييم وتقديم الاستشارة وتُراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.

وتتمثل أهداف الرقابة الداخلية في حماية أصول المصرف، والرقابة على استخدام الموارد المتاحة، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية ، وتحديد السلطات والمسؤوليات والتقيد بها، واتباع سياسة واضحة في اختيار الموظفين على مختلف الأصعدة الإدارية.

الإجراءات التي يتبعها البنك لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر

اختبارات الضغط

قياس ورصد ومراقبة شتى المخاطر أمر حيوي لضمان صحة المؤسسات المصرفية والنظام المالي ككل. وفي هذا السياق تستخدم اختبارات الضغط بشكل واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية فضلاً عن الجهات التنظيمية خاصة في الآونة الأخيرة للتأكد من قدرة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على

الصمود أمام مختلف عوامل المخاطر. وتكمن الفكرة وراء اختبارات الضغط هذه في تقييم تأثير أحداث استثنائية ولكن معقولة على الموقف المالي للبنوك والكيانات المالية الأخرى. حيث تم وضع مجموعة من الأساليب الفنية الكمية التي يمكن تقسيمها إلى فئتين: اختبارات الحساسية واختبارات السيناريو. ويتم إجراء هذه الاختبارات لتشمل اختبارات: المخاطر الإئتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

إن هذه الاختبارات التي تجريها إدارة المخاطر بهدف قياس قدرة البنك على تحمل الخسائر المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الاقتصادية في المستقبل تبدأ بما يسمى بالسيناريو الأساسي، أو سيناريو استمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه، وعدة سيناريوهات بديلة تختلف في درجة حدة الفروض القائمة عليها. وبصفة خاصة تحاول هذه الاختبارات التأكد من أن البنك سوف تكون لديه موارد رأسمالية كافية لمواجهة الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها في حال تحقق السيناريو الأسوأ من بين هذه السيناريوهات. وهكذا يتمكن البنك من تقديم تصور واقعي عن مدى حساسيته وقدرته على مواجهة الصدمات المحتمل حدوثها في الاقتصاد، إذا ما تطورت الأوضاع الاقتصادية على النحو الأسوأ، وتقييم قدرته على استيعاب الصدمات المختلفة الناجمة عن مخاطر الائتمان والأسواق، وتجرى هذه الاختبارات على كل البنك بناء على البيانات المالية الحالية والمعلومات التي يتم تجميعها من قبل إدارة الرقابة على المخاطر التي تحيط بالبنك.

اختبارات الضغط المصرفي تساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة وتحدد إذا ما كان وضع البنك متين، وذلك عبر التأكد من أن أصول البنك كافية لتمويل التزاماته وتغطية خسائره المستقبلية في أسوأ افتراض، ومن ثم تمكنه من أن يستمر في دوره كوسيط مالي، وبدون مساعدة حكومية، أو مدى حاجته إلى مساعدة من الحكومة لكي يستمر في العمل، أي احتياجه إلى المساعدة الحكومية من خلال تقديم أموال لمساندته، أو أن يسعى للبحث عن مصادر للتمويل في سوق التمويل الخاص، بما في ذلك احتمال دفعه نحو الاندماج. وهي كلها فرضيات تعزز من قدرة الإدارة على التحوُّط وتوفير خيارات مدروسة في حال تطور أي أحداث سلبية.

ولقد التزم البنك بجميع تعليمات المصرف المركزي المتعلقة باختبارات الضغط، والتزم بتقديم التقارير المطلوبة لذلك.

المخاطر الإئتمانية

تعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً في ظل زيادة حدة المنافسة وحجم المعاملات المصرفية والتطور التقني والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر، وعليه فان إدارة مجمل المخاطر المحتملة تعتبر من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراريته في السوق المصرفية مما يعود بعوائد مرضية ومخاطر قليلة.

تعتبر السياسات الائتمانية التي يضعها البنك محور عملية إدارة مخاطر الائتمان. لذا يحرص البنك على تطوير آلية شاملة لتقييم الائتمان، وذلك بوضع سياسة ائتمانية شاملة تمثل الاطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة وتوفير المرونة الكافية.

يتم منح التسهيلات الائتمانية بناءاً على نظام تقييم داخلي قياسي يعتمد على مجموعة من الشروط والضوابط من بينها خبرة العميل وكفاءته المالية ووجود مصادر سداد كافية ومعتمدة، ، تناسب شروط التمويل مع الغرض من التمويل، تحديد وتقييم مخاطر التمويل، ووجود ضمانات كافية تكفل للبنك استرداد حقوقه- في حال تعثر أو توقف العميل عن السداد- بدون أية خسائر.

كما أنه يتم منح الائتمان المصرفي عن طريق موافقة لجان الائتمان في البنك والتي تتكون من أربعة لجان بحسب حجم التسهيلات المطلوبة كما يلي:

- لجنة إئتمان التجزئة (الموافقة لحد أقصى: 15 مليون ريال قطري)
- لجنة إئتمان المجموعة (الموافقة لحد أقصى: 150 مليون ريال قطري)
- اللجنة التنفيذية (الموافقة لحد أقصى: 300 مليون ريال قطري)
- مجلس الادارة (موافقة على حدود أكثر من 300 مليون ريال قطري)

وبالتالي ليست هناك صلاحيات فردية للتمويل غير الشخصي.

إدارة مخاطر الائتمان

تقوم إدارة مخاطر الائتمان بمصرف الريان بعدة اجراءات يتم من خلالها تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال:

معايير إدارة المخاطر الائتمانية

تم وضع معايير إئتمانية تتضمن ما يلي:

1- تحديد نوع الائتمان الممكن منحه للعملاء حسب القطاعات (الاقتصادية).
2- وضع حدود قصوى لمنح الائتمان المجموعة الائتمانية الواحدة وأسس تسعير الائتمان.
3- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقييمها والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات واتخاذ الاجراءات التحوطية للحفاظ عليها مثل التأمين والتقييم الدوري لضمانات.
4- وضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الإئتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للائتمان وقواعد تصنيفه وتكوين المخصصات.
5- تحديد درجة المخاطر التي يوافق مجلس الادارة/البنك على الدخول فيها أثناء عملية التمويل.
6- اعداد توصيات ائتمانية مستقلة عن توصيات وحدات العمل.(Business Units)
7- الافصاح عن كل المعلومات الخاصة بالعميل للجنة الائتمانية بكل شفافية حتى يتسنى لها اتخاذ القرار الائتماني الصحيح.
8- تطوير دور وحدة إدارة ومراقبة الائتمان لمتابعة اكتمال كل الوثائق والضمانات المطلوبة حسب توصية اللجنة الائتمانية لتفعيل الحدود في نظام للبنك.
9- اتباع نظام تصنيف داخلي يعتمد على المعايير المالية والنوعية للعميل ووضعه في السوق والضمانات المقدمة، ويساعد في اتخاذ القرار الائتماني الصحيح.
10- اتباع إجراء اختبار الضغط على التسهيلات الإئتمانية لتعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر وتوفير أدوات مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى وذلك بهدف الوصول إلى التقييم الشامل للمخاطر الإئتمانية.

تطبيق إجراءات سليمة لتحديد مخاطر الائتمـان

يتم تطبيق الإجراءات السليمة لمنح الائتمان وتتضمن الآتي:

1- وجود طلب تمويل موقع من العميل أو المفوض بالتوقيع.
2- الحصول على المعلومات والمستندات الكاملة لإجراء تقييم ومراجعة شاملة للعميل ولنوعية المخاطر المرتبطة بطلب الائتمان وإمكانية تصنيفه ائتمانيا وفقا لنظام التصنيف الداخلي للبنك
3- معرفة الغرض من الائتمان وسمعة العميل وخبرته ومركزه في السوق (ضمن القطاع الاقتصادي).
4- دراسة المخاطر الحالية والمستقبلية للعميل وللقطاع، ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.
5- تقييم مصادر السداد ومدى التزام العميل بسداد التزاماته السابقة.
6- استيفاء الضمانات المطلوبة وتقييمها.
7- تحليل الوضع المالي للعميل من خلال ميزانيات حديثة ومدققة.
8- الإستعانة بتقارير مركز قطر للمعلومات الإئتمانية لتقييم كفاءة والجدارة الائتمانية للعميل ووفاءه لالتزاماته وتقرير مصرف قطر المركزي لمعرفة حجم مديونية العميل مع البنوك الاخرى.
9- تحديد سقوف ائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق/الدول استناداً على درجة التصنيف الائتماني للدولة.
10- مراعاة الحد الاقصى من نسبة السقف الائتماني الممكن منحه إلى نسبة حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد أو المجموعة وإجمالي العملاء وذوي العلاقة وذوي المصالح المتداخلة مع البنك.
11- مراعات تعليمات مصرف قطر المركزي بخصوص منح التمويل.
12- الموافقة على الإطار لاختبارات الضغط يتناول السياسة والهيكل والمنهجية لضمان التعريف والتحديد المناسب للعوامل المتصلة بالمخاطر الإئتمانية وتحديد المسؤوليات المتصلة بها ونتائجها وعرضها على اللجان المختصة للمساعدة في اتخاذ القرارات.

توافر إجراءات للتعامـل مع الائتمان ومتابعتـه

إجراءات التعامل مع الإئتمان ومتابعته تشمل ما يلي:

1- وجود ملفات لحفظ الموافقات الائتمانية والمستندات المرفقة وتحديث بياناتها بشكل دوري.
2- متابعة تنفيذ الائتمان حسب موافقة وتوصيات اللجنة الائتمانية المختصة والتأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية و توافر/كفاية الضمانات المطلوبة.
3- متابعة استخدام العملاء للحدود الائتمانية الممنوحة وذلك برفع تقارير بشكل دوري عن كامل محفظة الائتمان.

4- تصنيف الائتمان داخلياً والذي يساعد على منح وتسعير الائتمان ومتابعة جودته، تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركزات الائتمانيــة، وتحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.
5- اصدار تقارير على القطاعات المتعثرة لوحدة العمل لاتخاذ الاجراءات اللازمة.
6- اصدار التقارير الدورية وافادة وحدات العمل والادارة بكل ما يلزم.
7- تعتبر وحدة إدارة الائتمان وحدة مستقلة عن وحدة مراجعة الائتمان، وتتمثل مهامها في مراجعة الضمانات والشروط والعقود واستكمالها قبل منح التسهيلات، بما في ذلك متابعة جميع الحدود الممنوحة على النظام وتحديثها وكذلك استخدامها وإصدار التقارير اللازمة.

توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان

تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

1- وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في السياسات الائتمانية/الإجراءات الائتمانية، الحدود الائتمانية، و/أو التعليمات الرقابية.
2- وجود وحدة التحصيل لاكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعثرة واتخاذ الاجراءات الملائمة لمعالجتها في وقت مبكر حيث يتم اعداد تقرير بشكل دوري عن وضع الحسابات المتعثرة وإفادة الجهة المسؤولة باتخاذ اللازم .
3- المراجعة الدورية لصلاحيات المفوضين بالتوقيع على الائتمان ووثائقه.
4- تطوير السياسة الائتمانية بشكل دوري للبنك لتتماشى مع كل المستجدات والمتغيرات بهدف تحسين ادارة المخاطر.
5- يقوم البنك وبشكل منتظم بمراجعة جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة ومراقبة أداء القطاعات و حدود التركزات المالية لكل قطاع. كما يقوم البنك بمتابعة كافة التسهيلات والزيادات ومتابعة الضمانات واكتمالها، والعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم. من ناحية أخرى يقوم البنك بمراجعة التسهيلات غير المستغلة، ورفع التوصيات -إن وجدت - إلى الجهات المعنية.
6- خلق ارضية مشتركة بين ادارة المخاطر ووحدات العمل ذات العلاقة لتبادل المعلومات ونشر الثقافة الائتمانية مستمدة من استراتيجية البنك لإدارة المخاطر.
7- أنشطة إدارة المخاطر تكون مستمرة ودائمة التطور وترتبط باستراتيجية البنك.
8- تبني واستخدام أنظمة لتقييم مخاطر العملاء وبمايتوافق مع متطلبات بازل وتعليمات مصرف قطر المركزي.

مخاطر السوق

لم يتغير جوهر أسلوب البنك في التعامل مع مخاطر السوق لأنه يعتمد على رصد مخاطر السوق باستخدام أحدث الأسس المصرفية معتمداً على توجيهات مصرف قطر المركزي ومبادئ بازل ومستخدماً خبرات موظفين ذوي خبرات وكفاءات عالية وعالمية.

ومن أجل معالجة وتقليل هذه المخاطر بشكل عام يقوم البنك بتنويع نشاطاته في مختلف البلدان والقطاعات والمنتجات وشرائح العملاء والقيام باتخاذ خطوات استباقية لإدارة هذه المخاطر.

كما يقوم الموظفون المعنيون بمراقبة مجموعة من المخاطر المرتبطة بالسوق مثل مخاطر الصرف الأجنبي، نسب الأرباح، التسعير، السيولة، الإستثمارات العامة، إستثمارات ودائع العملاء، أسعار السلع، ومخاطر النسب المصرفية من سيولة وكفاية نسبة رأس المال. ويصدر مصرف الريان تقارير داخلية يومية وأسبوعية وشهرية للإدارة لتساعدها على اتخاذ القرارات السليمة ومراقبة مخاطر السوق. ويتم التعامل مع المستجدات حسب ما يلزم.

تشمل هذه التقارير تقارير يومية مثل التقارير عن ردة فعل السوق وآخر عن أداء سوق قطر للأوراق المالية، وتقرير يومي لمؤشرات الانذار المبكر لمخاطر السوق و السيولة، وتقريراً اسبوعياً عن الخزينة، بالإضافة إلى التقرير الشهري للجنة الأصول والخصوم الذي يوضح وضع الميزانية، النسب المصرفية واختبارات الضغط على الميزانية، وتحليل الفجوات في الأصول والخصوم، وتقوم لجنة الأصول والخصوم المتكونة من الإدارة العليا بمناقشة هذا التقرير في اجتماعها الشهري واتخاذ ومتابعة القرارات.

الحدود الائتمانية الممنوحة للبنوك والدول

التزاماً بتعليمات مصرف قطر المركزي وضمن سياسة البنك الائتمانية، يتم تحديث الحدود الائتمانية للبنوك التي يجري التعامل معها، وكذلك الحدود الائتمانية للدول التي تقع فيها هذه البنوك حسب تصنيفها. ويعتمد المجلس هذه الحدود بعد دراستها حسب المقتضيات التي تفرضها الأوضاع الاقتصادية السائدة وتقدم بعد اعتمادها إلى مصرف قطر المركزي.

مخاطر التشغيل

سعياً من مصرف الريان لتقليل احتمالات الخسائر من المخاطر التشغيلية ، قام مصرف الريان باعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات منهجية لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة الأنظمة والتبليغ عن نقاط الضعف فيها. وتشمل ضوابط تلك السياسات والإجراءات الفصل بين الواجبات بشكل فعال، وتقييد صلاحيات الدخول على النظام ، واعتماد إجراءات فعالة لتفويض الصلاحيات واجراء التسويات، والتعليم المستمر للموظفين والتقييم المستمر للأداء، كما يستخدم مصرف الريان نظاماً متخصصاً لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك مخاطر قواعد البيانات والخسارة.

الحد من مخاطر التشغيل

مصرف الريان مهتم جدا بالجهود المبذولة للحد من مخاطر التشغيل وإدارتها ويشجع اتباع أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر. وفي مصرف الريان يتم تطبيق البرامج والضوابط التي لها القدرة على الحد من التعرض لحدث معين، أو تكراره أو مدى خطورته؛ ويتم اختبار ضوابط مصرف الريان من أجل معرفة ما إذا كانت هذه الضوابط تحد فعلا من المخاطر، أو أنها تحوّل التعرض من ناحية معينة من مخاطر التشغيل إلى قطاع أعمال آخر.

أفضل التطبيقات المتبعة للحد من المخاطر

- الحفاظ عل شهادة ISO22301 العالمية في إدارة استمرارية العمل من خلال الالتزام بافضل الممارسات الدولية.
- الحفاظ على نظام ادارة امن المعلومات (ISMS) من خلال تجديد شهادة ISO27001 لأمن المعلومات.
- إجراء عملية التقييم الذاتي الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP ، عملا بمتطلبات المبدأ الأول من الدعامة الثانية من إتفاقية بازل II وذلك لتسهيل مهمة مجلس الإدارة في التقييم المستمر للمخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- إعداد خطة رأس المال البنك وفقاً لإرشادات مصرف قطر المركزي.
- إعداد الخطة العلاجية Recovery Plan لاستعادة استمراية اعمال البنك و تأمين نموذج تشغيل مالي مستدام عند التعرض لضغوطات نقص السيولة و/ أوعدم كفاية رأس المال الشديده.
- تنفيذ اطار شامل لاختبارات الضغط Stress Testing والتحقق من نتائج تلك الاختبارات.
- تغطية المخاطر التي لا يمكن قبولها عبر التأمين.
- تطوير نظام مراقبة احداث أمن المعلومات.
- استخدام نظام متطور جديد لمنع محاولات التصيد Malware prevention system .
- اجراء اختبارات الاختراقات الامنية Vulnerability tests على أنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- استخدام نظام تصفية حركات غسيل الأموال المشكوك فيها في الوقت الحقيقي. دمج هذا النظام مع نظام SWIFT لكي يعترض أية حركة لغسيل الاموال مشكوك فيها في نفس وقت تنفيذ الحركات.
- أستخدام نظام الكتروني متخصص SAS لإدارة المخاطر التشغيلية: لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك تتبع وتحليل الحوادث والخسائر التشغيلية.

- رصد حالات الإحتيال على نحو استباقي لمنع أي معاملات مشبوهة: حيث تعمل وحده متخصصه على رصد حالات الاحتيال على مدار 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع لكشف ومنع عمليات الاحتيال على بطاقات الائتمان والصراف الآلي.
- المشاركة بنجاح في التدريب على مكافحة حوادث أمن المعلومات Cyber Security Drill الذي تم تنظيمه من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ictQATAR.
- حماية بيانات البنك الهامة على نحو استباقي تحوطا من أي حالات طوارئ، وذلك بتوفير مركز للتعافي من الكوارث عبر شركة ميزة في واحة العلوم والتكنولوجيا بقطر، والاحتفاظ بنسخة احتياطية من البيانات الهامة في مركز قطر للبيانات وأخرى في مدينة نيس بفرنسا.

حقوق المساهمين

يحرص مجلس إدارة مصرف الريان على حماية حقوق مساهميه وفقاً لما هو محدد في القوانين واللوائح ذات الصلة والنظام الأساسي لمصرف الريان، والذي نص على أن كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات المصرف وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في النظام. كما يسمح للمساهمين استعمال حقهم في التصويت بالوكالة.

سجل المساهمين

تحتفظ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية بسجلات المساهمين في الشركات المدرجة، ونظراً لتغير بيانات المساهمين لحظة بلحظة مع تداولات السوق تقوم الشركة بتوفير المعلومات للبنك مجاناً وفي أي وقت في الحالات التالية:

1- عند انعقاد الجمعية العامة العادية أو الغير عادية
2- عند توزيع الأرباح
3- عند عمليات الاندماج أو الاستحواذ
4- عند زيادة رأس المال من خلال الكتتاب
5- عند تحول الشركة إلى صفة قانونية أخرى
6- أي حالات أخرى تقررها هيئة قطر للأسواق المالية

ويطلب مصرف الريان بيانات المساهمين من الشركة المذكورة عند الحاجة وفي مثل هذه الحالات، فعلى سبيل المثال لا الحصريتم طلب البيانات يوم انعقاد الجمعية العامة العادية أو غير العادية، حيث تعتمد تلك البيانات لتسجيل الحضور؛ وكذلك لتوزيع الأرباح على المساهمين (على أن يفصل بين كل طلب وآخر في غير الحالات الواردة أعلاه مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً).

كما يراعي مصرف الريان حق المساهم في الحصول على نسخة من المستندات التالية : سجل أعضاء مجلس الإدارة ، والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي ، والمستندات التي ترتب امتيازات أو حقوق على أصول الشركة وعقود الأطراف ذات العلاقة وأي مستند آخر تنص عليه الهيئة من وقت لآخر، وذلك مقابل دفع الرسم الذي تحدده الهيئة.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

الحصول على المعلومات

يضع مصرف الريان بيانات المساهمين التي تم الحصول عليها من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية أمام من يطلبها من المساهمين للاطلاع عليها تنفيذاً لما ورد في القوانين واللوائح ذات الصلة والنظام الأساسي لمصرف الريان وإرشادات الحوكمة. وفي نفس الوقت يتيح الموقع الالكتروني لمصرف الريان على الشبكة www.alrayan.com كافة البيانات والمعلومات الخاصة بمصرف الريان والتي تسهل الاطلاع على مجموعة كبيرة من المعلومات التي تهم المساهمين والعملاء.

تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين

يلتزم مصرف الريان باعتماد وإعلان قواعد وإجراءات عامة تحكم دخوله في أي صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة، وذلك مذكور ضمن كل من سياسة الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة. وفي مطلق الأحوال يمتنع مصرف الريان عن الدخول في أي صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة، أو التعاقد معه، إلا مع المراعاة التامة لسياسة الشركة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة. ويجب أن تضمن هذه السياسة مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح، وأن تشترط الموافقة على أي صفقة مع طرف ذي علاقة من قبل أكثرية أصوات المساهمين على أن لا يشارك الطرف المعني ذو العلاقة في التصويت.

وفي حال طرح أي مسألة تضارب مصالح أو صفقة تجارية بين مصرف الريان وأحد أعضاء المجلس أو أي طرف ذي علاقة - له علاقة بهذا العضو - خلال اجتماع المجلس، تتم مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني والذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على الصفقة. وبأي حال يجب أن تتم الصفقة وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحت، ويجب ألا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

المعاملة المنصفة للمساهمين وممارسة حق التصويت

ينص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة، ويمثل المساهمين القصر والمحجور عليهم النواب عنهم قانوناً في حين يمثل الأشخاص الاعتبارية الأشخاص المفوضين من قبلها بموجب تفويض خطي منظم وفقاً للأصول القانونية.

كما نص النظام الأساسي على حق المساهم الذي يحضر اجتماع الجمعية العامة في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى مراقبي الحسابات ، ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين واستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة المصرف للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ.

كما نص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يحرص مصرف الريان على تطبيق مبدأ إعطاء المساهمين معلومات عن المرشحين إلى عضوية مجلس الإدارة قبل الانتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى.

ويبقى موضوع انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عن طريق التصويت التراكمي محكوماً بوزارة الاقتصاد والتجارة التي تتولى الإشراف على انتخابات مجالس إدارات الشركات المساهمة بطريقتها، حسب المبدأ المتبع وهو أن لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه، علماً بأن هيئة قطر للأسواق المالية قد نظمت ورشة عمل حول نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية وذلك في 24 ديسمبر 2015م، ولقد خصصت الورشة لمناقشة آلية التصويت التراكمي والتأكيد على لزوم اتباعها وملاحظات حول إعداد تقرير الحوكمة.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يرتبط توزيع الأرباح ارتباطاً كاملاً بالنتائج المالية التي يحققها مصرف الريان في نهاية كل عام ، بالإضافة إلى الالتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة وخاصة تعليمات مصرف قطر المركزي الخاصة بالاحتياطيات بأشكالها (الاحتياطي القانوني - احتياطي المخاطر - احتياطي القيمة العادلة) ويقوم مجلس الإدارة سنوياً بدراسة عدة سيناريوهات ، يختار أفضلها ويعرضه على الجمعية العامة العادية بشكل تفصيلي مع بيان مجموع الأرباح المحققة وتوزيعاتها ، وللجمعية العامة كل الحق في الموافقة على مقترح مجلس الإدارة أو تعديله .

هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى

يرتكز عمل البنوك بصفة أساسية على عمليات التمويل للأفراد والشركات ، ويصدر مصرف قطر المركزي تعليماته بخصوص الحدود القصوى للتركزات الائتمانية من جهة الصفقة الواحدة أو مجموع صفقات العميل الواحد أو القطاع الواحد .

حقوق أصحاب المصالح الآخرين

تتضمن سياسة الحوكمة التي ينتهجها مصرف الريان وجوب الاحترام الكامل لكافة الأطراف التي يجري التعامل معها ومنها أصحاب المصالح الآخرون، بينما ترسي لائحة شؤون العاملين مبادىء العدل والمساواة بين الموظفين دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. وتقوم الإدارة سنوياً بتخصيص مكافآت للموظفين تتناسب مع الأرباح المحققة والجهد والأداء الخاص بكل موظف وفقاً لتقييم منهجي مدروس.

وفي نفس الوقت، تتيح سياسة حماية المبلغين التي اعتمدها مجلس الإدارة الفرصة لأي موظف كان أن يوصل شكواه إلى الإدارة دون التعرض له أو التأثير عليه مع الحفاظ الكامل على حقوقه. بينما يلتزم موظفو مصرف الريان بقواعد السلوك المهني (التي يوقعها كل موظف) والتي تتضمن المبادئ الأساسية لأخلاق المهنة.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

مسؤولية مصرف الريان نحو المجتمع والبيئة

يؤمن مصرف الريان بأهمية مسؤوليته الاجتماعية ويحرص على مساهماته من خلال دعم الأفراد والجماعات لتمارس دورها في بناء مجتمع أفضل، كما يحرص مصرف الريان على المشاركة في القضايا العامة التي تهم المجتمع والحفاظ على البيئة ويشجع على حماية الموارد الطبيعية وتجنب إلحاق الأذى بالبيئة، كما يشجع على الممارسات الصحية ويدعم الأنشطة الرياضية وشتى الأعمال الخيرية والتي تصب في مصلحة المجتمع وتحقيق الأهداف الوطنية.

ولقد ساهم مصرف الريان خلال 2015م في دعم أنشطة الهلال الأحمر الخيرية وأنشطة الهيئة العامة لشؤون القاصرين. كما ساهم مصرف الريان في دعم الأنشطة الرياضية لكل من نادي الجيش واللخويا، ورعاية أنشطة الفريق القطري لكرة اليد عبر الاتحاد الدولي لكرة اليد، والمساهمة في رعاية كأس سمو الأمير لكرة السلة، والمشاركة في دوري البنوك لكرة القدم الذي نظمه مصرف قطر المركزي. كما قام مصرف الريان بالتعاون مع مؤسسة حمد الطبية بتنظيم حملته الميدانية للتبرع بالدم (والتي أصبحت نشاطاً سنوياً) كجزء من دعم برامج المؤسسة الطبية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصرف الريان قد قام برعاية عدد من المحافل المحلية والدولية التعليمية والمهنية التي من شأنها أن تساهم في تطوير جيل المستقبل ورواده، وذلك مثل رعاية دورة توعوية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية موجهة لطلبة المدارس، والمشاركة في دعم الدراسات المستقلة للطلبة عبر مصرف قطر المركزي، والمشاركة في رعاية مؤتمر أمن المعلومات في القطاع المالي ومؤتمرات حول التجارة وحماية الأنظمة الاقتصادية والعملات .

د. حسين العبد الله
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب